السعدون مترئسا جلسة مجلس الأمة أمس

سمو الشيخ أحمد النواف متقدما الحضور الحكومي

قبول استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة

التعاون بين السلطتين سيد الموقف .. مجلس الأمة يوافق

السايـر: عندما قرر الشعب في 2020 تغيير المعادلة أتت هذه القوانين بضغط المجتمع

كتب : أحمد الهديبان

وافق مجلس الأمة في المداولتين الأولى والثانية في جلسته العادية أمس الثلاثاء على تعديل بعض أحكام القانون رقم "17" لسنة 1960 بإصدار قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية فيما يتعلق بمدد "رد الاعتبار".

وجاءت نتيجة التصويت في المداولة الأولى بموافقة 49 عضوا وعدم موافقة 12 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 61 عضوا فيما جاءت نتيجة التصويت في المداولة الثانية بموافقة 48 عضوا وعدم موافقة 12 عضوا وامتناع عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 61 عضوا.

وأقر المجلس المداولتين الأولى والثانية على تعديل المادة "24" من المرسوم بالقانون رقم "68" لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة والمادة رقم "31" من القانون رقم "49" لسنة 2016 بشأن المناقصات العامة فيما يتعلق بإلغاء شرط الوكيل المحلي.

وجاءت نتيجة التصويت في المداولتين بموافقة 57 عضوا وعدم موافقة عضو واحد من إجمالي الحضور وعددهم 58 عضوا.

وقبل مجلس الأمة استقالة نائب رئيس ديوان المحاسبة بعد مناقشة تمت في جلسة سرية.

ووافق المجلس على تكليف لجنة حقوق الإنسان بالتحقيق في موضوع تعذيب مواطن، من ضمن 22 رسالة واردة تمت الموافقة عليها.

ورفع رئيس المجلس أحمد السعدون الجلسة إلى صباح اليوم.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة:

افتتح رئيس مجلس الأمة أحمد السعدون جلسة المجلس العادية لمناقشة بنود جدول الأعمال.

وبدأ المجلس بمناقشة الرسائل الواردة .

وقال حمدان العازمي: «قدمت رسالة بتاريخ 26 نوفمبر ولم يتم إدراجها ولم يتم إبلاغي بعدم إدراجها وهي رسالة تحت عنوان»تكليف مكتب المجلس بالتحقيق في أسباب تراجع قطاع الإعلام في أمانة المجلس«، أريد أن أعرب السبب، لماذا لم يتم إدراجها من 26 نوفمبر؟» وعقب السعدون: «الرسالة بما تضمنته أحيلت إلى مكتب المجلس للنظر فيها حتى يقرر»، وتابع «ابعث لي الرسالة للنظر فيها وإمكانية إدراجها الآن».

من جانبه، أشار مبارك الحجرف إلى أن «هناك تعنتا من هيئة الإعاقة في تطبيق القانون».

وأضاف من جهة ثانية، إلى انه فيما يتعلق بالمدن الجديدة «فكل الطرق بها متهالكة، ومنذ عامين لا يوجد اهتمام بالطرق أو تحرك جاد لإنهاء هذه المشكلة»، متابعا: «الأشغال يجب أن يكون لها بصمة وتحرك على أرض الواقع».

بدوره، تطرق حسن جوهر إلى «الرسالة الرسالة الأولى لجنة التحقيق في عقد طائرات الكاراكال حيث حققت لجنة الميزانيات في الكاراكال وقدمت تقريرها المودع لدى الأمانة، ونتمنى الاستمرار في الملف لحين اتضاح الحقائق للشعب الكويتي».

وأضاف: «تقدمنا الجلسة الماضية بتكليف لجنة الأموال العامة بالتحقيق في ملفات صندوق الجيش المختلفة، ونحن مع أي تحقيق ينشد العدالة والوصول إلى الحقيقة، ولكن نحذر أن إجراءات التحقيق يجب أن تأخذ طابع الحيادية والاتجاه المدني للتحقيق وليس أساليب التعذيب، وإن كانوا متهمين فنحن دولة مؤسسات وبلد الانسانية، وحفظا لكرامة الناس وأعراضهم نشدد بشكل كبير على أن تكون أي إجراءات تحقيق في أي قضايا وخاصة في وزارتي الداخلية والدفاع مع أي نوع في التحقيق المدني والمحايد».

من جانبه، قال حمدان العازمي: «اعترضت على عدم إدراج رسالتي التي قدمتها منذ 26 نوفمبر، لأن القطاع الإعلامي في المجلس يتعامل وكأنه حكومي، وينحاز لبعض النواب عن آخرين. .واضح أن الجهاز الإعلامي الذي من المفترض أن يخدم النواب به خلل كبير، كل القنوات انتقدت برنامج عمل الحكومة، ما عدا إعلام المجلس الذي أشاد به وهذا الأمر لا يمكن السكوت عنه، هل تريدون أن تتحكم الحكومة في النواب؟»، وتابع: «أطلب التحقيق في هذا الأمر».

وفي شأن منفصل، أشار العازمي إلى أن «ما حدث مع تركي العنزي أمر خطير ولا يمكن السكوت عنه، ويجب أن يحقق به المجلس ومن ثم إحالته، ويجب أن يكون لدينا ردة فعل، وإذا سكتنا فغدا الدور على عيالكم».

من جهته، قال حمد المطر: في شأن تكليف لجنة التحقيق في واقعة تعذيب مواطن، على لجنة حقوق الإنسان مسؤولية، ويجب على المؤسسات العسكرية احترام المواطنة وحقوق الإنسان، وكأعضاء نريد التأكد مما حصل في التحقيق".

وتابع: «إن مدينة جابر الأحمد فيها أكثر من 50 ألف مواطن ومقيم ولا يوجد بها أبسط الخدمات ومتهالكة، مداخلها ومخارجها خطأ، وفيها طريق اسمه»طريق الموت«.. "ماكو وزير إسكان وأشغال ما راح.. إن شاء الله وصورتين ومشى"».

وقال مرزوق الغانم: جميع مواد الدستور تنص على أن الحرية الشخصية مكفولة، ولا يجوز القبض على أي إنسان إلا وفق القانون، وما تعرض له المواطن هو مخالف لكل النصوص الدستورية.

وتابع: ماحدث لا يجوز شرعا ولا اخلاقا، نزلت الاسئلة يوم الخميس، وبعدها بنصف ساعة تم نزول البيان ومع ذلك اقول انها خطوة في الاتجاه الصحيح.

وأضاف: «لا اتكلم الا من خلال بيانات وزارة الدفاع فالبيان الاول صدر يوم ٧ بعد الدوام الرسمي والحادث صار 4 ديسمبر، وصدر البيان بعد توجيه سؤالي ومع ذلك اكرر واقول خطوة يشكرون عليها لكن منذ اليوم الثاني حدث التدليس، فابدوا رايا بأن المواطن لم يتم حجزه بل استدعائه انطروا حققوا معه وبعد ذلك اعلنوا فبداية القصيدة كفر».

وأضاف الغانم: «هل يعقل أن لجنة تحقيق تأخذ تعليماتها من وزير الدفاع؟ اشلون تاخذ تعليماتها منه.. يا وزير الدفاع أنت المتهم الرئيس في القضية مثل ما كان وزير الداخلية المتهم الرئيسي في قصية الميموني، ولا يوجد أي شخص يعتقد ان مجموعة من الضباط تقوم بهكذا عمل دون تعليمات من الوزير».

وتابع: «سمعة ضباط الجيش من أروع ما يمكن، هل الذين حققوا مع المواطن منهم أم من ضباط الأمن؟ والأماكن التي حدث بها التحقيق كانت مخصصة لذلك أم لأمور أخرى، وتم تغليفها بقضية مال عام وهو ما قالوه، ببيانهم وصندوق الجيش به شقان شق جنائي تم صدور أحكام به أما الشق المتعلق بالمال العام فالقانون واضح فالنيابة العامة تختص دون غيرها فهل صرتم نيابة عامة؟»

وقال: «بيان وزارة الدفاع يكشف أن العملية كلها كذبة كبرى، جاء في البيان أنه كان بناء على تعليمات وزير الدفاع في 6 ديسمبر بينما الحادث صار في 3 و4 ديسمبر "كذب واضح".. واقول للأخ وزير الدفاع لا تزايد علينا في قضية صندوق الجيش وهذه رسالة وجهها لي المرحوم ناصر صباح

كلمة الوزير العيبان

فرحة معرفي بإقرار تعديلات قانون إلغاء الوكيل المحلي

عبدالكريم الكندري : التزام سياسي وأدبي وليس مفصلاً على السياسيين كما يصور البعض

الرثعان : نواب سابقون دفعوا ثمن دفاعهم عن الدستور.. وعلينا مكافأتهم والقانون واجب وطني

سيار : من القوانين المهمة لإنهاء التعسف غير المنطقي ومن الإصلاحات السياسية المطلوبة

العصفور : يعالج شقاً إنسانياً فمن غير المعقول أن يعاقب من أنهى عقوبته بعقوبة أخرى

العليان : هذا القانون فيه جانب سياسي مستحق يأتي لرد الدين للكثير من السياسيين

لاري : يطوي صفحة الماضي ويعطي مجالا للمفرج عنهم لممارسة حياتهم الطبيعية

كلمة الزيد أثناء الجلسة

العليان خلال مداخلته

الرثعان يشيد بإقرار رد الاعتبار